

المحاسبة عن استهلاك الموارد ودورها في المخاطر المالية

"دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية"

عبد الرحمن عادل خليل عثمان، حسن عوض حسن خالد

جامعة النيلين-السودان

الملخص

هدفت هذا البحث الي اختبار العلاقة بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق، استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، توصل هذا البحث الي أن المحاسبة عن استهلاك الموارد ساهمت بصورة إيجابية في تقليل مخاطر السيولة. وأن المحاسبة عن استهلاك الموارد أدت إلى تقليل مخاطر التشغيل بالتمشآت الصناعية، كما أنه لا توجد علاقة بين تطبيق المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السوق. الكلمات المفتاحية: المحاسبة عن استهلاك الموارد، مخاطر السيولة، مخاطر التشغيل، مخاطر السوق

Resources Consumption Accounting and its Role in Financial Risks

A field study on a sample of industrial companies

Abstract

This study aimed to investigate the relationship between the Resources Consumption Accounting (RCA) and reducing liquidity, operating and market risks. The researchers used the descriptive analytical approach to analyze the data and test the hypotheses. The results of the study showed that (RCA) contributed positively in reducing the liquidity, operating risks. There was no relationship between the application of (RCA) and reducing the market risks.

Keywords: Resources Consumption Accounting, liquidity, operating risk, market risks.

المقدمة:

تعاني الكثير من الشركات من عدم ملائمة القياس التكاليفي في ظل التغييرات التي تشهدها بيئة الأعمال الحديثة واتجاه المنظمات للبحث عن الموارد بتكلفة أقل ولاسيما أن الموارد تنسم بالندرة، وقد ترتب عنه قصور في توفير معلومات ملائمة ودقيقة لاتخاذ قرارات إدارية رشيدة، مما يتطلب تطبيق نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد لضمان تزويد الإدارة بالمعلومات الدقيقة والعادلة عن تخصيص الموارد المتاحة وتحسين إدارة الأنشطة وتحسين الاستغلال الكفاء للموارد، وتوفير القياس الدقيق لتكاليف المنتجات وتوفير المعلومات اللازمة لمقابلة احتياجات الشركة لاتخاذ القرارات وتوفير أساليب رقابية تستخدم في الحفاظ والرقابة على الموارد الخاصة بالشركة. المخاطر المالية بمفهومه الشائع هو ما يمكن أن يتسبب في ضرر أو أذى لحياة الإنسان المادية أو المعنوية كملكاته، والبيئة المحيطة به، وماله، ووقته، وسمعته، وحتى علاقاته الاجتماعية، إن المحاسبة عن استهلاك الموارد في ظل المخاطر المالية تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لما تقتضيه حاجة النشاط وتؤدي الي ترشيد القرارات الإدارية بالمنشأة.

مشكلة البحث

يتميز عالم الاستثمار بعدم مقدرة الاستثمار على تحديد العائد على الاستثمار للتأكد من اتخاذ القرار، بالرغم من ذلك تقوم الشركات والأفراد بعمليات استثمارية في ضوء التوقعات المستقبلية، وتختلف العوائد الاستثمارية المتوقعة والمطلوبة في ظل الاستثمارات المتعددة بحسب درجات المخاطر المتعلقة لكل منهم، لأن كل المستثمرون يتجنبون المخاطر، ولذا فإن من الضرورة تحديد خطر الاستثمار للتأكد من أن العائد المتوقع عن الاستثمار يتناسب مع خطر الاستثمار. ويمكن تجنب تلك المخاطر باستخدام أسلوب المحاسبة عن استهلاك الموارد والذي يعتبر من الأساليب الحديثة لإدارة التكلفة يساعد في تحديد الاستخدام الأمثل للموارد . وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

- 1/هل هنالك علاقة بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السيولة؟
- 2/هل هنالك علاقة بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر التشغيل؟
- 3/ هل هنالك علاقة بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السوق؟

أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في الاتي:

الأهمية العلمية: تظهر الأهمية العلمية للبحث في قلة الدراسات العربية التي تناولت محاسبة استهلاك الموارد ودورها في المخاطر المالية لذلك يعتبر هذا البحث إضافة للمكتبات كما أنه

فتح المجال للباحثين في الدراسة أكثر عن المخاطر المالية وطرق معالجتها
الأهمية العملية: تظهر الأهمية العملية للبحث في المساهمة في تقليل المخاطر المالية للمنشآت الصناعية السودانية من خلال توفير المعلومات التي تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستغلال الأمثل للموارد والطاقت مما يساعد في تحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وترشيد السيولة وتحقيق أعلى ربحية.
أهداف البحث:

- 1/تحديد على مفهوم وخصائص وأهداف المحاسبة عن استهلاك الموارد.
- 2/ دراسة العلاقة بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السيولة.
- 3/دراسة العلاقة بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر التشغيل.
- 4/ دراسة دور المحاسبة عن استهلاك الموارد في تقليل مخاطر السوق.

فرضيات البحث

يسعي البحث إلى اختبار صحة الفرضيات التالية:

- 1/توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السيولة.
- 2/توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر التشغيل.
- 3/توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السوق.

الدراسات السابقة:

دراسة فتحي، (2013م): هدفت هذه الدراسة إلى تقييم استخدام مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد في إدارة التكلفة في الشركات الصناعية المصرية. توصلت الدراسة إلى أن مدخل التكاليف على أساس النشاط ليس بالكفاءة المطلقة في الحصول على تكلفة أكثر دقة في جميع الأحوال وذلك بسبب قيامة على فرض أساس وهو أن الأنشطة هي التي تتسبب في التكاليف على الرغم من وجود أخري تتسبب في حدوث التكاليف مثل القرارات والوقت.

دراسة على (2014م): هدفت هذه الدراسة إلى الدمج بين أدوات إدارة التكلفة ومدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد بهدف تدعيم المركز التنافسي للمنشأة على نحو أكثر كفاءة.. توصلت الدراسة إلى أن هنالك وجود تأثير لمدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد على إدارة التكلفة، ويتبلور هذا في إدارة التكلفة وحل مشكلة الطاقة غير المستقلة.

دراسة شربي، (2014م): هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين مستويات الملاءة والمخاطر المالية خلال فترة محددة كمحاولة لإبراز طبيعة مخاطر السيولة في المؤسسات الاقتصادية. وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر السيولة في

المؤسسات الاقتصادية تختلف حسب طبيعة النشاط أو الاستغلال ومستويات التمويل والسياسات الاستثمارية المنتهية. **دراسة لبنى (2015م)** هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بمفهوم وأهمية وأهداف وآليات الحكومة المصرفية، ببيان مفهوم وأنواع مخاطر التشغيل في البيئة المصرفية. وتوصلت الدراسة إلى أن التزام الإدارة العليا بالمصارف السودانية لتطبيق قواعد الحكومة المصرفية في تخفيض مخاطر التشغيل بالمصارف.

دراسة صاحب، (2016م): تمثلت مشكلة الدراسة في عدم قدرة وملاءمة أنظمة التكاليف التقليدية، ونظام التكاليف على أساس النشاط على تزويد الإدارة بالمعلومات الدقيقة التي تساعد مدير المنشآت على اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أغراض التميز التكاليف للمنشآت، توصلت الدراسة إلى أن الموازنات التخطيطية المعدة بالأسلوب التقليدي تعاني من أوجه قصور عديدة تحد من فائدة الموازنة للإدارة.

دراسة أحمد (2017م) تمثلت مشكلة الدراسة في هل يساهم الالتزام بمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية في تقليل مخاطر التعثر ويساهم في استمرارية المصرف، وهدفت الدراسة إلى التعرف على الآثار المترتبة على المصارف التي يحدث لها تعثر من حيث إمكانية استمرارها في الأداء، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن المصارف التي يحدث فيها حالة تعثر تتأثر مواردها ويقل عدد العملاء فيها.

دراسة: عبدالدام، (2019م): هدفت الدراسة إلى دراسة دور نظام محاسبة استهلاك الموارد في دعم القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال، وعتمدة الباحث على منه الاستنباطي لبناء الإطار النظري للدراسة والمنهج الاستقرائي لاختبار الفروض الاحصائية، وتم توجيه قوائم الاستبانة إلى محاسبي التكاليف، والمديرين الماليين وأعضاء مجالس الإدارة في منظمات الأعمال المصرية، ومجموعة من الأكاديميين في الجامعات المصرية، توصلت نتائج البحث إلى أن نظام محاسبة استهلاك الموارد يؤدي دوراً هاماً في دعم القدرة التنافسية لمنشآت الأعمال، حيث تساهم في توفير معلومات عن الطاقة العاطلة وعدم تحميلها على تكلفة المنتجات مما يساهم في تخفيض تكلفة المنتج، كما أنها تساهم في توفير معلومات تساعد في دعم فلسفة التوجه بالعمل من خلال الإدارة السليمة للموارد المستثمرة وتوجيهها إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة للعميل.

دراسة: زينب، (2021): هدفت الدراسة إلى دراسة تقنية محاسبة استهلاك الموارد والتعرف على كيفية ترشيد الموارد واستغلال الطاقة العاطلة وعدم تحميلها وعدم تحميلها على المنتجات وبالتالي تخفيض التكاليف، ولتحقيق ذلك استندت الباحثة على المنهج الاستنباطي في كتابة الإطار النظري للبحث مستندة بذلك على المصادر الأجنبية فضلاً عن الرسائل والاطاريح الجامعية والبحوث والدوريات والمقارنات ذات الصلة بموضوع البحث في حين تم الاعتماد على المنهج

الوصفي التحليلي في كتابة الجانب التطبيقي، وتوصلت الباحثة لمجموعة من الاستنتاجات أهمها أن استعمال RCA ساعد الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية على تتبع التكاليف الأولية والثانوية بشكل دقيق من خلال فصل التكاليف الثابتة عن التكاليف التناسبية وبذلك يسهل تحديد الطاقة العاطلة وترشيد الموارد، وفي ضوء هذه الاستنتاجات تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات أهمها أن المواد الاستهلاكية التي تنتجها الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية وهي مواد للاحتياج اليومي التي يتم استخدامها باستمرار ومن غير الممكن أن يتم استمرار استيرادها من الخارج ويمكن أن يتم إنتاجها وطنياً وخصوصاً في الوضع الراهن يجب علينا تشجيع المنتج الوطني .

دراسة: سعد، (2023م): تهدف الدراسة إلى تحليل وتقييم مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد (RCA) ؛ لإبراز دوره في تعزيز نظم معلومات إدارة التكلفة في ظل الظروف الراهنة (بيئة التصنيع الحديثة- الموارد المحدودة). وتهدف كذلك إلى بناء إطار مقترح للتكامل بين المحاسبة عن استهلاك الموارد (RCA) ونظام التكلفة على أساس النشاط (ABC) بوصفهما منهجاً متكاملًا وشاملاً لإدارة التكلفة، مما يوفر المعلومات الملائمة لترشيد القرارات الإدارية في منظمات الأعمال. ويؤدي ذلك إلى الاستفادة من مزايا النظامين معاً في تطوير بيانات التكلفة وتحسين جودة المعلومات التكاليفية للاستخدامات الإدارية المختلفة. وقد اعتمدت الدراسة على إجراء دراسة ميدانية لاختبار مدى فاعلية استخدام الإطار المقترح للتكامل للاستخدامات الإدارية المختلفة على ثلاث فئات من عينة الدراسة ممثلة في: أعضاء هيئة التدريس ببعض الجامعات المصرية، ومجموعة من الإدارة العليا، ومحاسبي التكاليف ببعض الشركات بجمهورية مصر العربية، وقد أظهرت النتائج أن الإطار المقترح للتكامل بين مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد ونظام التكلفة على أساس النشاط قادر على ترشيد القرارات الإدارية في مختلف المستويات؛ حيث يهتم بتوفير معلومات عن الموارد والأنشطة، وعن خصائص الموارد لترشيد القرارات التشغيلية. وكذلك، فإنه يهتم بتوفير معلومات عن مجمعات الموارد ومجمعات الأنشطة.

يري الباحثان مما سبق أن الدراسات السابقة ركزت دور استخدام المحاسبة عن استهلاك في إدارة التكلفة وتفاعلها مع البيئة المحيطة بالتشغيل في تحديد التكاليف المستهلكة للموارد وتوفير البيانات التي تساعد في ترشيد القرارات، كذلك دمج أدوات إدارة التكلفة ومدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد بقصد دعم الميزة التنافسية، بينما تعرضت دراسة الباحث إلى استخدام محاسبة استهلاك الموارد في تقليل المخاطر المالية المتمثلة في مخاطر التشغيل والسيولة والسوق.

المحور الأول: الإطار النظري

أولاً: المحاسبة عن استهلاك الموارد

النظام، كما يعمل نظام محاسبة استهلاك الموارد مع نظم تخطيط الموارد لتحقيق التكامل مع نظم المحاسبة الإدارية الأخرى (كاظم، 2010).

ج- انه يفرق بين امتلاك الموارد واستهلاكها.

د- يعتبر أداة محاسبية لإدارة التكلفة لتوفير المعلومات الملائمة عن كيفية الاستغلال الكفء للموارد المتاحة وتوظيف الطاقة العاطلة الفائضة وبما يساهم في زيادة الإنتاجية وخفض تكلفة المنتج وبالتالي زيادة أرباح المنشأة ودعم مركزها التنافسي. هـ - أنه أسلوب يسعى إلى تقديم المعلومات الأكثر ارتباطاً بعمليات التشغيل (الصغير، 2008).

خصائص المحاسبة عن استهلاك الموارد

وضح (علي، 2014) أن مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد يتوافق مع المبادئ والمفاهيم المنصوص عليها لدعم اتخاذ القرار بفعالية لتحسين العمليات في جميع أنحاء المنشأة وتتمثل خصائص المحاسبة عن استهلاك الموارد في الآتي:

أ/يقدم رؤى واضحة بشأن العلاقات السببية بين الموارد في نموذج المنشأة، في رؤى كل من العملية التشغيلية (كميات الموارد) والتكاليف المرتبطة بها.

ب/يتناول بدقة التقلبات في حجم إنتاج المنتج أو الخدمة النهائية دون تخصيص مشوه للتكاليف.

ج/يوفر التكاليف التي تخصص للمنتج أو الخدمة النهائية، ولكن ليست التكلفة الكلية.

د/يتسم بالمرونة، فالنموذج لا يصبح غير صالح بسبب علاقات التخصيص الجامدة القائمة على أساس القيمة، الذي لم يعد صالحاً عندما تتغير الأحجام أو مزيج المنتجات.

هـ/يتطلب تعديلات بسيطة جداً للحفاظ على قدرته وفعالته على تزويد المديرين بالمعلومات المحدثة.

و/يمكن التحكم في درجة تعقيد النموذج، فعند الحاجة إلى الاسترشاد بالعمليات، يمكن إضافتها، وعند عدم الحاجة للتبصر بالعمليات يمكن تتبع مجموع موارد مباشرة إلى علاقات مجمع الموارد، مما يوفر مقياس فعال للرقابة، ومتابعة للعملية بفعالية.

ع/يتم التعبير عن سلوك التكلفة بدقة (تكاليف ثابتة وتناسبية) في مجمع الموارد، كطبيعة أي تغيير (التكاليف التناسبية تصبح ثابتة)، وهذا يوفر رؤى حيوية للموارد اللازمة للتجزئة لتوفير مفاهيم التكلفة التشغيلية (الثابتة والتناسبية) ومفاهيم القرارات التي يمكن تجنبها والتي لا يمكن تجنبها كما يوفر للمدربين صورة أكثر وضوحاً حول أي جزء في المنشأة كمسئول عن التكاليف واستخدام الموارد.

ز/يوفر المعلومات بسهولة لإنتاج هامش مساهمة متعدد المستويات (في المنشأة) ومتعدد الأبعاد (المنتج أو الخدمة،

عرف (قطب، 2009) المحاسبة عن استهلاك الموارد بأنها أحد نظم إدارة التكلفة توفر المعلومات الملائمة عن كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالمنشأة في ضوء كل من الرغبات المتوقعة للعملاء ومنافع الطلب على الخدمات بما يساهم في خفض تكلفة المنتج وتعظيم القيمة المضافة للعملاء ودعم المركز التنافسي للمنشأة. وعرفها أيضاً (محمد، 2009) بأنها أحد نظم إدارة التكلفة توفر المعلومات الملائمة عن كيفية الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة بالمنشأة في ضوء كل من الرغبات المتوقعة للعملاء ومنافع الطلب على الخدمات بما يساهم في خفض تكلفة المنتج وتعظيم القيمة المضافة للعملاء ودعم المركز التنافسي للمنشأة. كما عرفها (الغوري، 2010) بأنها نظام لإدارة التكلفة يجمع ما بين مبادئ التكلفة الألمانية (المحاسبة عن التكاليف الحدية والمخططة) ونظام التكلفة على أساس النشاط على أساس الكمية، ومن ثم تستخدم نظم معلومات شاملة للمحاسبة الإدارية التي تسمح بدمج كلاً من تحليل الموارد والأنشطة. وعرفها (شاهين، 2010) بأنها أداة محاسبية لإدارة التكلفة تقوم بتوفير المعلومات الملائمة عن الكيفية التي يتم من خلالها الاستغلال الكفء للموارد المتاحة وتوظيف الطاقات العاطلة وتدعيم اتخاذ القرارات الإدارية المتعددة بالشركة. كما عرفها (هلال، 2013) بأنها نظام ديناميكي، مرن، مدمج، وشامل يجمع ما بين نظام إدارة التكلفة المعيارية ونظام الرقابة الألماني، مع نظام التكلفة على أساس النشاط ويركز بصفة أساسية على الموارد واستهلاكها، وليس على وحدات التكلفة. وعرفها أيضاً (الحوالي، 2013) بأنها مدخل إداري شامل للتكلفة يعتمد على تزويد المنظمة بمعلومات لها مصداقية توفر قرارات مثلى لتقليل التكلفة وزيادة الإيراد لتحقيق القدرة الإنتاجية للعمل بهدف نجاح المنشأة في ظل سوق المنافسة القوية.

يري الباحثان أن مفهوم المحاسبة عن استهلاك الموارد يركز على الخصائص والميزات الأساسية لها والتي تتمثل في استبعاد جميع التكاليف غير الضرورية للعملية الإنتاجية وبالتالي توفير السيولة وتحقيق أكبر عائد على الاستثمار وتحقيق ميزة تنافسية عالية في السوق.

أهمية نظام محاسبة استهلاك الموارد:

تتمثل أهمية نظام محاسبة استهلاك الموارد في الآتي (الحوالي، 2013):

أ- يجمع بين أهم نظاميين عالميين وهما التكلفة الألمانية ونظام التكلفة على أساس النشاط بهدف توفير معلومات مالية وتشغيلية أكثر دقة تساعد في التحليل عند أدنى مستويات التشغيل.

ب- تأسس عمل نظام محاسبة استهلاك الموارد بصورة جوهرية على النظرة الشاملة لطبيعة التكلفة والتوسع في مستوى تفصيل الموارد، لتوفير معلومات ذات جودة عالية في

العملاء، قنوات التوزيع.. الخ) وإعداد التقارير الربحية (Clinton، 2011م).

ثانياً: المخاطر المالية

عرف (النجار، 2006م) المخاطر المالية بأنها احتمالية تعرض المنشأة إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها نتيجة عوامل غير منظورة في الأجل الطويل أو القصير أو تذبذب في العائد المتوقع من استثمار معين. كما عرفها (الشمري، 2008م) بأنها عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية حيث أن كل مؤسسة أو مصرف يفضل التدفقات النقدية المؤكدة على التدفقات النقدية غير المؤكدة). وعرفها (Fred J. Scott Bestey and Eugene ، Weston 1996) بأنها تعني تقلب العوائد وعدم استقرارها، أو التقلبات في القيمة السوقية للمصرف. وأوضح (Epstein, Marc J. & Lee, John y. 2006) أن المخاطر المالية هي تلك المخاطر التي تركز على العلاقة بين المخاطرة والعائد. وعرفها (ابو شنبى، 2009م) كمياً بأنها عملية تحليل وتقييم المخاطر مادياً وذلك بهدف اتخاذ القرار اللازم بخصوصها. وإن استخدم الأدوات الكمية ضرورة ملحة حيث أن التخمين وسوء التقدير لا ينفعان إدارة المشروع في تقادي المخاطر. كما عرفها أيضاً (العامري، 1995م) بأنها الانحراف عن التوقعات، والتقلب في العوائد ولقد أصبحت معياراً مالياً أساسياً لا يمكن تجاهله في الكثير من قرارات الإدارة المالية

مما سبق يستطيع الباحثان تعريف المخاطر المالية بأنها عبارة عن خسائر محتملة يترتب عليها تقلبات في العوائد المالية والقيمة السوقية للمنشأة ناتجة من عدم التأكد من التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المستقبلية للمصرف مما ينتج عنها خسارة مادية ومالية محتملة.

العوامل المؤثرة على المخاطر المالية

هنالك مجموعة من العوامل المؤثرة على المخاطر المالية وتنقسم حسب حجمها وتنوعها وتتمثل تلك العوامل في الآتي (الزبيدي، 2002م):

1. التغيرات التنظيمية والإشرافية: فقد فرضت العديد من الدول قيوداً تنظيمية على البنوك للتقليل من مخاطر المنافسة وتشجيع البنوك على الالتزام بالمبادئ المصرفية السليمة مثل الالتزام بعلاقة معينة بين الأصول الخطرة ورأس المال ووضع الحدود القصوى من التسهيلات التي يمكن تقديمها للعميل الواحد.

2. المنافسة: فمع تزايد أثر العولمة المالية، توصل المجتمع الدولي إلى إقرار اتفاقية تحرير الخدمات المالية والمصرفية في إطار المنظمة العالمية للتجارة فقد أخذت المنافسة تشتد في السوق المصرفي وقد اتخذت هذه المنافسة ثلاثة اتجاهات رئيسية (عبد القادر، 2006م):

• الاتجاه الأول: المنافسة بين البنوك التجارية فيما بينها سواء فيما يتعلق بالسوق المصرفية المحلية أو الدولية.

• الاتجاه الثاني: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

• الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

• الاتجاه الثالث: المنافسة بين البنوك والمؤسسات غير المالية على تقديم الخدمات المالية والمصرفية.

3. عدم استقرار العوامل الخارجية: أدى عدم استقرار أسعار الفائدة والتغير الشديد في أسعار العملات على أثر انهيار اتفاقية (Breton woods) أدى للجوء الكثير من الشركات الكبرى إلى الأسواق المالية وهذا لتفادي الخسائر المستقبلية أو لتحقيق أرباح منها، كما أدى عدم الاستقرار إلى ابتكار البنوك للعديد من أدوات التغطية المستقبلية لكن في المقابل خلق مخاطر من نوع آخر أضيفت للمخاطر البنكية (نعيمه، 2009م).

4. تزايد حجم الموجودات خارج الميزانية.

5. التطورات التكنولوجية: حيث كانت عمليات التحويل الإلكتروني للأموال والبطاقات البلاستيكية أهم مظاهر ثورة المعلومات، هذا إلى جانب تحقيق الكلفة وزيادة قدرة البنك للتعرف على المخاطر وقياس وإدارتها.

يستنتج للباحثان من العوامل المؤثرة على المخاطر المصرفية الاتي:

1. وضع مجموعة من المبادئ والمعايير التي تنظم عمل الخدمات المصرفية.
2. القرارات الدولية في تحرير الخدمات المصرفية أدت إلى زيادة المنافسة بين المصارف فيما بينها.
3. جعل الأسواق المالية ضامن وخيار لتفادي الخسائر المحتملة.
4. تطوير العمل المصرفي وتحسين خدماته لمواكبة التطور الذي حدث في العالم.
5. ابتكار طرق حديثة لكشف المخاطر المصرفية قبل حدوثها.

أنواع المخاطر المالية

لقد حظيت المخاطر المصرفية باهتمام كبير في الأدبيات المختلفة، فاختلقت تصنيفاتها باختلاف وجهات نظر الكتاب والباحثين الذين تناول موضوع المخاطر المالية، كذلك أن أنواعها تتغير تبعاً للتطورات التي يشهدها النشاط الذي يتعرض إلى أنواع مختلفة من المخاطر تتمثل في الآتي (Culp c.l, 2001):

1/ مخاطر السيولة:

يقصد بمخاطر السيولة المخاطر التي تواجه منشآت الأعمال عندما لا يتوافر لديها الأموال الكافية لمقابلة الالتزامات المالية في الأوقات المحدد لها وتشمل مخاطر السيولة، مخاطر

يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي علي خسائر كبيرة ويوجد منطقية في هذا لاختلاف بيئة عمل كل مصرف عن الآخر بالإضافة الي اختلاف الأنظمة الداخلية للمصارف والخدمات التي تقدمها، والذي بدوره يؤدي إلي اختلاف نسبة تعرضها لكل نوع من أنواع المخاطر التشغيلية(عبدالكريم وأبو صلاح، 2007م).

3/المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض): هي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل الدين أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، وسبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة الظروف العامة التي تحيط بالعميل والبنك أو بسبب البنك الذي يمنح الائتمان (الزبيدي، 2002م).

4/مخاطر السوق: -تنتج هذه المخاطر بسبب التغير العام في الاسعار وفي السياسات على مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها (سعدالله، 2000م).

المحور الثاني: الدراسة الميدانية

مجتمع وعينة البحث: يمثل مجتمع الدراسة في المحاسبين والمديرين الماليين والإداريين والمراجعين الداخليين العاملين في عينة من شركات الصناعة السودانية تتمثل في (شركة سيقا للغلال المحدودة، شركة بزيانوس للمواد الغذائية، شركة شغهاي سودان للأدوية). كما تمّ اختيار مفردات عينة الدراسة من مجتمع الدراسة الموضح في الفقرة السابقة عن طريق العينة العشوائية. حيث تم توزيع (100) استبيان وتم استرجاع عدد (93) استمارة بنسبة استرجاع بلغت (93) %.

أداة البحث: من اجل الحصول على المعلومات والبيانات الأولية لهذه الدراسة تم تصميم الاستبانة لدراسة (المحاسبة عن استهلاك الموارد ودورها في تقليل المخاطر المالية) . تم تصميم استمارة الاستبانة لتفي بالغرض المطلوب لمجتمع الدراسة والعينة المختارة وبعدها تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية واشتملت على قسمين: القسم الأول تضمن البيانات الأولية لأفراد العينة وهي المؤهل العلمي، التخصص العلمي، والمؤهل المهني، المسمى الوظيفي، سنوات الخبرة. أما القسم الثاني فتناول متغيرات البحث، تضمنت (24) عبارة موزعة على محاور البحث الـ (4).

اختبار الفرضيات:

1. اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات البحث على الآتي:
" توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد تقليل مخاطر السيولة".
هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المحاسبة عن استهلاك الموارد في تقليل مخاطر السيولة، وللتحقق

قصيرة الاجل ومخاطر طويلة الاجل علما بان كل مؤسسات الاعمال بحاجة الي ادارة مخاطر السيولة التي تبقى في مأمن من الافلاس(CPA Australian 2010م). جاء تعريف مخاطر السيولة ضمن المعيار المحاسبي الأول (32) بانها مخاطر التمويل وهي داله للصعوبة التي يحتمل ان يتعرض لها البنك عند تدبير الاموال من اجل الوفاء بالالتزامات وقد تنتج من عدم القدرة علي بيع اصل ما بقيمته العادلة (عبدالستار، 2012م). لا بد للمصرف من مواجهة الطلب علي السيولة الناشئة عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم علي القروض، ويقوم النظام المصرفي المعاصر علي قاعدة الاحتياطات الجزئية.

أسباب مخاطر السيولة:

اختلفت الآراء بشأن مخاطر السيولة كما يلي (غنام 2008م):

* أسباب تتعلق بمدي صعوبة تسهيل الأصول المتداولة:
- ازدياد حالات السحب وبالأخص للمبالغ الكبيرة مما يدفع البنك لتسهيل بعض أصوله بقيمة أقل من قيمتها الدفترية وفاء بتلك الالتزامات مما يؤثر على ربحيته لإجباره على هذا التسهيل الفوري.

* أسباب تتعلق في جانبي نطاق الميزانية:

- جانب الالتزامات بمعنى عند ازدياد طلبات سحب المودعين لأرصدتهم فقد يضطر البنك من ذلك لحاجته لتوفير النقدية الضخمة مما يلزمه للاقتراض بتكلفة إضافية من البنوك الأخرى، أو لإصدار مزيد من الأوراق المالية كالسندات.
- جانب الأصول حيث خدمة خطابات الاعتماد والضمان التي تتم خارج الميزانية والتي بمجرد قيام العميل بالاقتراض بموجبها تتحول لقروض فعلية تظهر بالميزانية فتنشأ مخاطر السيولة والتي تتسبب في دفع البنك للبيع القهري لأصوله بقيمة أقل من قيمتها الواجبة لتوفير السيولة.

* أسباب تتعلق باختلاف تواريخ الاستحقاق، حيث عدم مناسبة تواريخ استحقاق الودائع قصيرة الأجل لتواريخ تحصيل القروض طويلة الأجل المستحقة للبنك.

2/مخاطر التشغيل:

عرفت المخاطر التشغيلية بانها هي المخاطر الناجمة عن ضعف الرقابة الداخلية أو ضعف الأشخاص والأنظمة أو حدوث ظروف خارجية، فالمخاطر الناجمة عن عدم كفاية (انظمة المعلومات، الفشل التقني، مخالفة انظمة الرقابة، الاختلاس، كوارث طبيعية)، جميعها خسائر غير متوقعة، وتشمل المخاطر التشغيلية عدداً غير محدود من المخاطر، لذا علي الإدارة وضع تعريف واضح فيما يخص مخاطر التشغيل(المدهون، 2011م). وإن لجنة بازل للمخاطر المصرفية أكدت بأن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معاني في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب علي المصارف ولأغراض داخلية إن تعتمد علي تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك

من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل (x)، ومخاطر السيولة (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (1) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	3.666	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.184	0.002	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.317		
معامل التحديد (R^2)	0.100		
اختبار (F)	10.147		النموذج معنوي
$Y1 = 3.666 + 0.184X$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2020م

المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السيولة" قد تحققت.

2. اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات البحث على الآتي: " توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر التشغيل".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المحاسبة عن استهلاك الموارد في تقليل مخاطر التشغيل، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل (x)، ومخاطر التشغيل (y_2) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

ويمكن تفسير نتائج الجدول رقم (1) كالآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل، ومخاطر السيولة كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.317)، بلغت قيمة معامل التحديد (0.100)، وهذه القيمة تدل على أن المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل يؤثر بـ (10%) على مخاطر السيولة (المتغير التابع)، نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (10.147) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.002)، 3.666: متوسط مخاطر إدخال البيانات عندما تكون المحاسبة عن استهلاك الموارد تساوي صفرًا، 0.184: وتعني زيادة المحاسبة عن استهلاك الموارد وحدة واحدة يزيد من تقليل مخاطر السيولة بـ 18.4%، مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين

جدول رقم (2) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	3.321	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.261	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.460		
معامل التحديد (R^2)	0.212		
اختبار (F)	24.450		النموذج معنوي
$Y2 = 3.321 + 0.261X$			

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2020م

مخاطر التشغيل (المتغير التابع)، نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (24.450) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000)، 3.321: متوسط مخاطر التشغيل عندما تكون المحاسبة عن استهلاك الموارد تساوي صفرًا، 0.261: وتعني زيادة المحاسبة عن استهلاك الموارد وحدة واحدة يزيد من تقليل مخاطر التشغيل بـ 26.1%.

ويمكن تفسير نتائج الجدول (2) كالآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل، ومخاطر التشغيل كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.460)، بلغت قيمة معامل التحديد (0.212)، وهذه القيمة تدل على المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل يؤثر بـ (21.2%) على

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر المحاسبة عن استهلاك الموارد في تقليل مخاطر السوق، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل (x)، ومخاطر السوق (y_3) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر التشغيل" قد تحققت.

3. اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات البحث على الآتي: "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السوق".

جدول رقم (3) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	35.045	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.335	0.738	غير معنوية
معامل الارتباط (R)	0.035		
معامل التحديد (R^2)	0.001		
اختبار (F)	0.112		النموذج غير معنوي

المصدر: إعداد الباحثان من الدراسة الميدانية، 2020م

5. أدي تطبيق المحاسبة عن استهلاك الموارد إلى تحقيق أعلى دقة في تخصيص التكاليف وترشيد القرارات الإدارية في الشركات الصناعية السودانية.

التوصيات:

بناءً على نتائج الدراسة يقدم الباحث التوصيات الآتية:

1. الالتزام بتطبيق المحاسبة عن استهلاك الموارد لتفادي مخاطر السيولة والتي تؤثر سلباً على نشاط المنشأة.
2. توفير المعينات اللازمة التي تساعد في تطبيق المحاسبة عن استهلاك الموارد لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد.
3. العمل على التطبيق السليم للمحاسبة عن استهلاك الموارد لتقليل مخاطر التشغيل.
4. على المنشآت الصناعية الالتزام التام بتزويد الإدارة بالمعلومات عن الاستهلاك الأمثل وذلك من خلال استخدام المحاسبة عن استهلاك الموارد
5. إجراء المزيد من البحوث في موضوع المحاسبة عن استهلاك الموارد لما لهو من أهمية كبيرة في نشاط المنشآت الصناعية.

المراجع:

- احمد شعبان عبدالدائم، دور محاسبة استهلاك الموارد في دعم القدرة التنافسية لمنشآت الاعمال، (مصر: جامعة كفر الشيخ، كلية التجارة، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 2019م)، ص ص 845 – 870.
- زينب جمعة مطر، دور المحاسبة عن استهلاك الموارد في تخفيض التكاليف، (العراق: جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 126، 2021م) ص ص 211 – 243.

ويمكن تفسير نتائج الجدول (3) كالآتي: أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف جداً المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل، ومخاطر السوق كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.035)، بلغت قيمة معامل التحديد (0.001)، وهذه القيمة تدل على المحاسبة عن استهلاك الموارد كمتغير مستقل يؤثر بـ (0.1%) على مخاطر السوق (المتغير التابع) وهو تأثير ضعيف جداً، نموذج الانحدار البسيط غير معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (0.112) وهي غير دالة عن مستوى دلالة (0.738). مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: "توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد ومخاطر السوق" لم تتحقق.

النتائج:

بناءً على الإطار النظري والدراسة الميدانية توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. وجدت علاقة إيجابية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السيولة في الشركات الصناعية السودانية.
2. وجدت علاقة إيجابية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر التشغيل في الشركات الصناعية السودانية.
3. وجدت علاقة سلبية بين المحاسبة عن استهلاك الموارد وتقليل مخاطر السوق في الشركات الصناعية السودانية.
4. ساعد نظام المحاسبة عن استهلاك الموارد على تزويد الإدارة بالمعلومات عن الاستهلاك الأمثل لموارد الأنشطة بالشركات الصناعية السودانية.

المصرفية، (بغداد: مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد 31).

- سمير رياض هلال، دراسات في المحاسبة الإدارية المتقدمة، (القاهرة: الدار الجامعية، 2012م).

- صادق راشد الشمري، (2008م)، إدارة المصارف الواقع والتطبيقات العلمية، (بغداد: مطبعة الفرح).

- عامر عبد اللطيف كاظم، مدى استخدام نظام تخطيط موارد المشروع ونظم إدارة سلسلة التجهيز في الشركات العراقية، دراسة استطلاعية في عدد من شركات القطاع المختلط، (العراق: جامعة ذي قار، كلية التجارة، مجلة جامعة ذي قار، المجلد 6، العدد 1، 2010م).

- عثمان احمد، رضا سعد الله (2003م)، إدارة المخاطر تحليل قضايا الصناعة المالية الإسلامية، (جدة: المصرف الاسلامي للتنمية، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب).

- علي مجدي سعد الغوري، المحاسبة عن استهلاك الموارد، (المنصور: جامعة المنصورة، كلية التجارة، مجلة الدراسات التجارية، العدد 2، 2010م).

- عماد أحمد محمد أبو شنب، (2009م)، تحليل المخاطر لمشاريع أنظمة المعلومات، (كوالالمبور: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مؤتمر أمن المعلومات والحكومة الإلكترونية، 12-16 ابريل (نيسان)).

- عماد سيد قطب محمد، التوافق والتكامل بين منظمة إدارة التكلفة ونظام الإنتاج الانسيابي، (القاهرة: جامعة الأزهر، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 4، 2009م).

- فايق جبر النجار (2006م)، إدارة المخاطر المصرفية وإجراءات الرقابة فيها. (بغداد: صحيفة المدى، العدد 2101).

- لبنى محمد حسن درار، آليات الحوكمة المصرفية ودورها في تخفيض مخاطر التشغيل، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، الخرطوم- جامعة النيلين، 2015م).

- محمد أحمد شاهين، دراسة تحليلية لمدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد كأحد المناهج المقترحة لتطوير مقاييس التكلفة على أساس النشاط، (الإسكندرية: جامعة عين شمس، كلية التجارة، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد 4، 2010م).

- محمد الحبيب شربي، دور الملاءة المالية في تسيير المخاطر المالية في المؤسسات الاقتصادية، (الجزائر: جامعة قاصدي مرباح، كلية والاقتصاد والعلوم التجارية والتسيير، رسالة ماجستير في علوم التسيير والعلوم التجارية، 2014م).

- محمد السيد محمد الصغير، إطار مقترح للتكامل بين مدخل تكلفة المواصفات ومحاسبة استهلاك الموارد لأغراض دعم القدرة التنافسية للمنشأة، (مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة سوهاج، المجلد 25، العدد الأول، 2008 م)

- سعد سامي فتحي الغندور، استخدام مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد في تعزيز نظم معلومات إدارة التكلفة في ظل بيئة التصنيع الحديثة: دراسة ميدانية، (مصر: جامعة دمياط، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، المجلد 4، العدد 2، يوليو 2023م)، ص ص 1510 – 1461.

- ابراهيم المدهون (2011م)، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر "دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في قطاع غزة"، (غزة: الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة).

- بريش عبد القادر، (2006م)، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، (الجزائر: جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة).

- بشري بدير غنام (2008م)، مخاطر السيولة بين كيانات البنوك المندمجة وغير المندمجة دراسة تفصيلية مقارنة، (القاهرة: جامعة الأزهر، كلية التجارة، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد الثالث).

- حمزة محمود الزبيدي (2002م)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (عمان: مؤسسة الوراق).

- حمزة محمود الزبيدي، (2002م)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، (عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع).

- خالد حسين صالح الحوالي، دور مدخل محاسبة استهلاك الموارد في تدعيم استغلال الطاقة بمنشآت صناعة الاسمنت اليمنية، (الإسماعيلية، جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبحوث البيئية، المجلد ال أربع، العدد الأول، 2013 م)

- خالد حسين صالح الحوالي، دور مدخل محاسبة استهلاك الموارد في نوعية استغلال الطاقة بمنشآت الأسمنت، (الإسماعيلية: جامعة قناة السويس كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية، العدد 1، 2013م).

- خضراوي نعيمة، (2009م)، إدارة المخاطر البنكية، (الجزائر: جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير في الاقتصاد غير منشورة).

- دينا جاسم صاحب، استخدام المحاسبة عن استهلاك الموارد في ترشيد إعداد الموازنات التخطيطية: دراسة تطبيقية على شركة المنصور للصناعات الدوائية، (المنصورة: جامعة المنصورة، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2016م)

- رجاء رشيد عبد الستار (2012)، تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة

- نصر عبد الكريم، مصطفى ابو صلاح (2007م)، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، (غزة: جامعة بيرزت، كلية إدارة الأعمال، ورقة مقدمة الي المؤتمر العلمي السنوي الخامس لجامعة فيلاديلفيا)، ص14.
- هبة شاكر فتحي البابلي، استخدام مدخل المحاسبة عن استهلاك الموارد في إدارة ورقابة التكلفة: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الأردنية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، (حلوان: جامعة حلوان، كلية التجارة وإدارة الأعمال، المجلد 27 ، العدد 3، الجزء 1، 2013م)، ص ص 264 - 284
- يارا سعد علي، المحاسبة عن استهلاك المورد RCA الجيل القادم لنظام إدارة التكلفة، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، العدد5، 2014م)، ص757.
- يارا سعد علي، المحاسبة عن استهلاك الموارد الجيل القادم لنظم إدارة التكلفة: دراسة تطبيقية على الوحدات الحكومية، (عين شمس: جامعة عين شمس، كلية التجارة، مجلة الفكر المحاسبي، عدد خاص، الجزء 2، 2014م)، ص ص، 739 – 766
- Clinton, Douglas & David, E. keys, " Resources Consumption Accounting: The Next Generation Of Cost Management Systems ",Foucs Magazine, 2001, No 5,P13.
- CPA Australian (2010), **guide to managing liquidity risk** (Australia:www.cpaaustralia.com,au,), 10:35A.M
- Culp c.l, 2001, **The risk Management process Business Strategy tic**, (N.Y: john witeg and son), p28.
- Epstein, Marc J. & Lee, John y. 2006, **Advances in Management Accounting**, (U K: Oxford).p84.
- Weston , Fred J. Scott Bestey and Eugene F. Brigham, (1996), **Essential of managerial finance**, (fort Worth, The Deyden press), p182.